ويدخل فى سكوته ﷺ عن فعل **تَرْكُهُ الإنكار على قوم فعلوا فعلاً وبلغه** هذا الفعل .

مثال ذلك : ما رواه البخارى فى «صحيحه» عن ابن عمر رضى الله عنهما قال :

« قال النبى ﷺ يوم الأحزاب لا يصلّينّ أحدٌ العصرَ إلاّ فى بنى قريظة فأدرك بعضُهُم العصر فى الطريق فقال بعضهم : لا نصلّى حتى نأتيهم ، وقال بعضهم : بل نصلّى ، لم يُرِدْ منا ذلك .

فذكر ذلك للنبى ﷺ فلم يعنُفْ واحداً منهم » (١)

فتركُهُ ﷺ للتعقيب على ما فعل القوم بالإنكار مثلا يعتبر إقراراً لهم على ما فعلوا .

٣- الإشارة :

قد تكون الإشارة تقريراً منه ﷺ لفعل حدث فى حضرته .

مثال ذلك : ما روى عن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها أنها قالت : «أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلى بالناس فى مرضه فكان يصلى بهم . فوجد رسول الله ﷺ خفّةً فخرج . وإذا أبو بكر يؤُمُّ الناس فلما رآه أبو بكر استأخر .

فأشار إليه رسول الله ﷺ ، أى كما أنت فجلس رسول الله ﷺ حذاء أبى بكر ، إلى جنبه . فكان أبو بكر يصلى بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبى بكر .

وفى رواية « **فأومأ إليه النبى ﷺ أى مكانك** » (٢) .

---

(١) أخرجه البخارى فى «صحيحه» كتاب المغازى باب مرجع النبى صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بنى قُريظة ، ومحاصرته إيّاهم جـ ٧ / ٤٧١ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى «سننه» كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء فى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه جـ ١ / ٣٨٩ ، ٣٤٠ .

الحامل على قول الصحابة : (من السنة كذا)

لجأ الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أحياناً إلى أن يقولوا : من السنة كذا ونحوها من العبارات دون رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ بقولهم : قال رسول الله ﷺ أو سمعنا رسول الله ﷺ لأمور منها :

١- التورع والاحتياط :

يقول الإمام السيوطى رحمه الله :

(تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً ومن هذا قول أبى قلابة عن أنس : من السُّنَّة إذا تزوجَ الرجلُ البكر - على الثَّيب أقام عندها سبعاً وقَسَم ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثمَّ قَسَم ، قال أبو قلابة :

ولو شئتُ لقلتُ إن أنساً رفعه إلى النبىِّ ﷺ (١)

أى لو قلت لم أكذب ، لأن قوله من السنة هذا معناه لكن إيراده بالصيغة التى ذكرها الصحابى أولى (٢)

روى مسلم فى «صحيحه» عن محمد ، عن أبى هريرة ، قال «الفأرةُ مسخٌ وآيةُ ذلك يوضع بين يديها لبنُ الغنم فتشربُهُ ويوضَعُ بين يديها لبنُ الإبل فلا تذوقُهُ» فقال له كعبٌ : أسمعتَ هذا من رسول الله ﷺ ؟

قال : أفأنزلتْ علىَّ التوارةَ ؟» (٣)

٢- أو الشك فى الصيغة التى سمع بها أهى «قال رسول الله ﷺ» أو «نبى الله» أو نحو ذلك كسمعت أو حدثنى ، وهو ممن لا يرى الإبدال (٤)

---

(١) أخرجه البخارى فى «صحيحه» كتاب النكاح باب إذ تزوج الثيب على البكر جـ ٩ / ٢٢٤ .

(٢) تدريب الراوى جـ ١ / ١٨٩ ، النخبة الفيهانية صـ ٩٤ .

(٣) صحيح مسلم كتاب الزهد باب فى الفار وأنه مسخ ٢٢٩٤/٤ .

(٤) فتح المغيث للسخاوى جـ ١ / ١٢٥ .

٣- أو للايجاز ، أو ضيق المقام ، وكثيراً ما يجيب العالم عن المسائل التى يعلم حديثها المرفوع ، ويحفظه بحروفه بقوله « من السنة كذا » [١]

٤- أو طلبا للتخفيف وإيثاراً للإختصار [٢]

٥- أو للتفنن فى تبليغ الهَدْى النبوىّ ، لا سيما وقد يكون الحكم الذى قيل فيه أُمِرْنا ، أو من السنة ، من سنن الأفعال لا الأقوال [٣]

المراد بقول الصحابة : « من السنة كذا »

إذا قال الصحابى : « من السنة كذا » فمراده سنة النبى ﷺ ، لا سنة غيره ، لأن مقصودهم بيان الشرع ولأن السنة لا تنصرف بظاهرها حقيقة إلا إلى الشارع فإنه الفرد الكامل ولأنه أصل ، وسنة غيره إنما هى تبع فى كلامهم فحمل كلامهم على الأصل أولى [٤]

وقد ذهب إلى هذا الخطيب البغدادى فى «الكفاية» [٥] والإمام العراقى فى «التقييد والإيضاح» [٦] ويعلل ذلك بقوله :

«لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة رسول الله ﷺ وما يجب اتباعه . . فلا فرق بين أن يقول ذلك فى زمان رسول الله ﷺ أو بعده . . »

وإلى هذا أيضا ذهب الإمام السخاوى [٧] رحمه الله تعالى .

والدليل على أن قولهم : «من السنة » يعنون به سنة النبى ﷺ ما رواه البخارى فى «صحيحه» من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر

---

(١) قواعد التحديث للقاسمى صـ ١٤٦ ، النخبة البهانية صـ ٩٤ .

(٢) فتح المغيث للسخاوى جـ ١ / ١٢٥ .

(٣) قواعد لتحديث للقاسمى صـ ١٤٦ .

(٤) منهج ذوى النظر للترمسى صـ ٥٣ .

(٥) الكفاية للخطيب صـ ٤٢١ .

(٦) التقييد والإيضاح للعراقى صـ ٦٩ .

(٧) فتح المغيث للسخاوى جـ ١ / ١١٢ ، ١١٣ .

عن أبيه فى قصته مع الحجاج حين قال له : إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة ، قال ابن شهاب : فقلت لسالم أفعله رسول الله ﷺ ؟ فقال : وهل يعنون بذلك إلا سنته [١]

يقول الإمام السيوطى معلقا على هذا الحديث :

(. فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبى ﷺ [٢]

وما نص عليه الإمام الشافعى فى الأم فى باب عدد كفن الميت ، بعد أن ذكر ابن عباس والضحاك ابن قيس ، وهما رجلان من أصحاب النبى ﷺ :

(لا يقولون السنة إلا سنة رسول الله ﷺ [٣] .

أ- حكم قول الصحابى : « من السنة كذا » :

الرأى الراجح أن هذا القول ، وإن كان موقوفاً لفظاً إلا أنه مرفوع حكماً ، وهذا هو رأى الجمهور ، وممن ذكر ذلك من الأئمة :

- ابن جماعة فى «المنهل الروى» إذ يقول :

(. . من السنة كذا مرفوع عند أهل الحديث وأكثر أهل العلم ، لظهور أن النبى ﷺ هو الآمر ، وأنها سنته ، وقال الإسماعيلى وقوم : ليس بمرفوع ، والأول

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الحج باب الجمع بين الصلاتين بعرفة جـ٢/٥٩٩ .
(٢) تدريب الراوى جـ ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ .
(٣) فتح المغيث جـ ١ / ١١٢ .

الصحيح . وسواء أقال الصحابى ذلك فى حياة النبى ﷺ أم بعده) [١]

وممن قال بهذا الرأى أيضا : الإمام النووى ، والعراقى ، والسخاوى وغيرهم من العلماء .

والدليل على أن قولهم « من السنة » يعتبر حديثاً مرفوعاً مسنداً

ما قاله الحاكم فى «علوم الحديث» إذ يقول :(. . . ومنه قول الصحابى المعروف بالصحبة « أمرنا أن نفعل كذا » . . .

« من السنة كذا » وأشباه ما ذكرناه .

إذا قال الصحابى المعروف بالصحبة فهو حديث مسند وكل ذلك مخرج فى المسانيد» [٢]

يقول الإمام السيوطى :

(. . مرفوع على الصحيح الذى قاله الجمهور قال ابن الصلاح لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى ومن يجب اتباع سنته وهو رسول الله ﷺ وقال غيره لأن مقصود الصحابى بيان الشرع لا اللغة ولا العادة . .) [٣]

والرأى الثانى :

يرى أن قولهم من «السنة كذا» لا يعتبر حديثا مرفوعاً ، وإنما يعتبر حديثا موقوفاً [٤] ، لاحتمال أنه من غير النبى ﷺ كسنة البلد وسنة الخلفاء الراشدين

---

(١) المنهل الروى صـ ٤٩ .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم صـ٢٢ .

(٣) تدريب الراوى جـ ١ / ١٨٨ .

(٤) مسلم بشرح النووى جـ ١ / ٣٠ .

فمحل الخلاف إذا كان للاجتهاد فى المروى مجال [١] ،
وقد استبعد الإمام السيوطى هذا الرأى [٢]

وقد علل الخطيب البغدادى حكم رفع قول الصحابى : « من السنة كذا » بقوله : (وقد يفصل بين القائل لذلك من الصحابة وبين القائل له ممن بعدهم بأن القائل له من الصحابة وقد جعل له بحق معاصرة رسول الله ﷺ تلقيه عنه والسماع منه . .) [٣]

حكم قول الصحابى :

كنا نفعل أو نقول أو نرى كذا ونحو ذلك يقول الإمام ابن جماعة : (قول الصحابى «كنا نفعل كذا » إن أضافة إلى زمن النبى ﷺ فالصحيح أنه مرفوع ، وبه قطع الحاكم والجمهور ، وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلى : موقوف ، وهو بعيد لأن الظاهر أنه اطلع عليه وقررهم ، وكذا قول الصحابى : «كنا لا نرى بأساً بكذا» ورسول الله ﷺ فينا ، ونحو ذلك ، وإن لم يضفه إلى زمن النبى ﷺ فهو موقوف [٤]

فابن جماعة رحمه الله حصر الخلاف فى قولين ، وهما :

الأول : الرفع ، وذلك إذا أضاف الصحابى القول أو الفعل . .
إلى عهده ﷺ . الثانى : الوقف إن لم يضفه .

وذكر الإمام السخاوى سبعة آراء فى هذه المسألة وهى باختصار كما يلى :

الأول : الرفع مطلقاً . **الثانى** : الوقف مطلقاً .

الثالث : الرفع إن أضاف ، والوقف إن لم يضف ذلك لعهده ﷺ .

---

(١) فتح الباقى على ألفية العراقى جـ ١ / ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٣٧ .
(٢) التدريب جـ ١ / ١٨٨ .
(٣) الكفاية للخطيب ص ٤٢٢ .
(٤) المنهل الروى لابن جماعة صـ ٤٨ .

الرابع : التفصيل بين أن يكون ذلك الفعل مما لا يخفى غالبا فمرفوع ، ويخفى كقول بعض الأنصار : كنا نجامع فنكسل ، ولا نغتسل فموقوف .

الخامس : وهو أنه إن أورده فى معرض الاحتجاج فمرفوع ، وإلا فموقوف.

السادس : وهو أنه إن كان قائله من أهل الاجتهاد فموقوف ، وإلا فمرفوع.

السابع : وهو الفرق بين كنا نرى ، وكنا نفعل بأن الأول مشتق من الرأى ، فيحتمل أن يكون مستنده تنصيصاً واستنباطاً أما قوله كنا نفعل ونحوه فحجة فى قول كل الأئمة [١]

يقول السخاوى :

(وكل ما أوردناه من الخلاف حيث لم يكن فى القصة إطلاعه ﷺ .

أما إذا كان . . فحكمه الرفع إجماعاً [٢]

ب- حكم قول التابعى : « من السنة كذا » :

قال الإمام النووى رحمه الله تعالى :

(. . إذا قال التابعى من السنة كذا فالصحيح أنه موقوف ، وقال بعض أصحابنا الشافعيين انه مرفوع مرسل) [٣]

وقد أشار العراقى فى « التقييد والإيضاح » إلى أن الشافعى رضى الله عنه كان يرى فى القديم أن ذلك مرفوع إذا صدر من الصحابى أو التابعى ، ثم رجع عنه لأنهم قد يطلقونه ويريدون سنة البلد ، وبيّن أن المراد بالرجوع هنا أى عما إذا قاله التابعى [٤]

هذا وقد ألحق الشافعى رضى الله عنه سعيد بن المسيب بالصحابة فى قوله : من السنة كذا ، فيحتمل أنه مستثنى من التابعى والظاهر حمله على ما اذا اعتضد بغيره . . [٥]

(١، ٢) فتح المغيث للسخاوى جـ ١ / ١١٨ - ١٢١ .

(٣) مقدمة شرح مسلم للنووى جـ ١ / ٣٠ .

(٤) التقييد والإيضاح صـ ٦٨ .

(٥) فتح الباقى على ألفية العراقى للانصا . جـ ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

حكم قول التابعى كنا نفعل :

يقول الإمام السخاوى : (أما إذا جاء عن التابعى :

كنا نفعل فليس بمرفوع قطعاً ، ولا بموقوف إن لم يضفه لزمن الصحابة ، بل مقطوع ، فإن أضافة احتمل الوقف ، لأن الظاهر أطلاعهم على ذلك وتقريرهم له ، ويحتمل عدمه ، لأن تقرير الصحابى لا ينسب إليه بخلاف تقريره ﷺ . . .) (١)

وأما إذا قال التابعى كانوا يفعلون بكذا فلا يدل كما قال النووى فى شرح مسلم تبعا للغزالى ، على فعل جميع الأمة بل على البعض فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع ، فيكون نقلا للإجماع (٢)

وبعـــــد

فهذا ما شرح الله صدرى لجمعه ، فإن كنت قد وفقت وأصبت الهدف فحمداً لله وشكراً ، وذلك فضل الله ، وإن كانت الأخرى فأسأل الله العفو والعافيه وقبول حسن القصد وإخلاص النيّة .

د/ صالح عبدالوهاب السيد صالح
مدرس الحديث وعلومه بالكلية

---

(١) المرجع السابق جـ ١ / ١٢٧ ، فتح الباقى جـ ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ .
بخلاف تقريره صلى الله عليه وسلم لأنه أى تقريره أحد وجوه السنن
أنظر : التقييد والإيضاح صـ ٦٦ .
(٢) فتح المغيث للسخاوى جـ ١ / ١٢٧ .

مصـــــــادر البـــحث

١- القرآن الكريم

٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن على بن محمد الشوكانى وبهامشه شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادى الشفعى على : شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى على : (الورقات فى الأصول) لإمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله الجوينى الشافعى المتوفى سنة ٤٧٨ هـ - ط مصطفى البابى الحلبى - ط الأولى ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م

٣- أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ط المكتبه التجارية الكبرى - ط السادسة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩م .

٤- البداية والنهاية فى التاريخ لعماد الدين أبى الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ هـ - ط دار الفكر العربى ط الثانية سنة ١٣٨٧ هـ .

٥- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى . تحقيق الأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف - ط - الثانية ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م - ط - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

٦- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى لأبى العلى محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفورى - ط - دار الفكر .

٧- توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار - لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسنى الصنعانى صاحب (سبل السلام) ت ١١٨٢ هـ تحقيق محمد عجاج الخطيب ط مؤسسة الرسالة .

٨- التعريفات للسيد الشريف على بن محمد بن على السيد الذين أبى الحسن الحسين الجورجانى الحنفى (ت ٧٤٠ - ٨١٦ هـ) ط مصطفى الباب الحلبى سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨م .

٩- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح . للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن حسين العراقى ت ٨٠٦ هـ - تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان - ط - مكتبة أنس بن مالك - سنة ١٤٠٠ هـ .

١٠- سنن النسائى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى وحاشية الإمام السندى - ط - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

١١- سنن أبو داود . للحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى (٢٠٢ - ٢٧٥هـ) تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد - ط - دار الكتب العلمية بيروت .

١٢- سنن ابن ماجة : للحافظ أبى عبدالله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجة (٢٠٧ - ٢٧٥ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى - ط - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .

١٣- سنن الدارقطنى - لشيخ الإسلام على بن عمر الدارقطنى (٣٠٦ - ٣٨٥ هـ) ط - عالم الكتب بيروت - ط - الرابعة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١٤- السنن الكبرى : للحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ت ٤٥٨ هـ - ط دار المعرفة بيروت - لبنان .

١٥- سنن الدارمى : للحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى السمرقندى (١٨١ - ٢٢٥ هـ / ٧٩٧ - ٨٦٩ م) تحقيق فواز أحمد زمرلى وخالد السبع العلمى - ط - دار الكتاب العربى بيروت - ط الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م

١٦- شرح الديباج المذهب فى مصطلح الحديث لمحمد المشتهر ببلدة بخارة بملا حنفى - ط - محمد على صبح .

١٧- شرح الورقات : للإمام جلال الدين المحلى بهامش حاشية النفحات على شرح الورقات . تأليف أحمد بن عبداللطيف الخطيب الجاوى الشافعى - ط - مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨م .

١٨- صحيح البخارى : فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبى عبدالله محمد ابن إسماعيل البخارى - للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى

(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) تحقيق محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبدالباقى - ط - السلفية - القاهرة - ط - الثانية .

١٩- صحيح ابن حبان : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ترتيب الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسى ت ٧٣٩ هـ تحقيق كامل يوسف الحوت - ط - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

٢٠- صحيح ابن خزيمة - ط - المكتب الإسلامى .

٢١- صحيح مسلم : للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى (٢٠٦ - ٢٦١ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى - ط - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى - وصحيح مسلم بشرح النووى - ط - المطبعة المصرية .

٢٢- ضوء القمر على نخبة الفكره بقلم : د/ محمد على أحمدين - ط - دار المعارف بمصر - ط - الثانية ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .

٢٣- عمدة القارى شرح صحيح البخارى المسمى بالعينى على البخارى للعلامة بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العينى ت ٨٥٥ هـ - ط - دار الفكر .

٢٤- فى أصول الحديث . للشيخ عبدالحق الدهلوى . تحقيق سلمان الحسينى الندوى - ط - دار الصحوة للنشر .

٢٥- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقى - لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوى ت ٩٠٢ هـ - ط - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط - أولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢٦- فضائل القرآن للنسائى - تحقيق فاروق حماده - ط - دار الثقافة - الدار البيضاء .

٢٧- فتح الباقى على ألفية العراقى : للحافظ زكريا بن محمد الأنصارى - ط - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٢٨- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين

القاسمى - تحقيق محمد بهجت البيطار - ط - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبى .

٢٩- كنز العمال للمتقى الهندى .

٣٠- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى أحمد بن على بن ثابت ٤٦٣ - ط - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

٣١- اللمع فى أصول الفقه - للشيرازى .

٣٢- لسان العرب لابن منظور - ط - دار المعارف .

٣٣- منهج ذوى النظر لمحمد محفوظ بن عبدالله الترمسى .

٣٤- شرح منظومة علم الأثر (للسيوطى) - ط - الرابعة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م - ط - مصطفى البابى الحلبى - مصر .

٣٥- مختار الصحاح للرازى طبعة المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦م .

٣٦- الموافقات فى أصول الأحكام لأبى إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمى الغرناطى الشهير بالشاطبى (ت : ٧٩٠ هـ) - ط - الدار الثقافية العربية - بيروت .

٣٧- المعجم الكبير للطبرانى - ط - بغداد .

٣٨- مسند الإمام عبدالله بن المبارك (ت : ١٨١ هـ) تحقيق صبحى البدرى السامرائى - ط - مكتبة المعارف - بيروت .

٣٩- مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث لأبى عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزورى المعرف بابن الصلاح (ت : ٦٤٢ هـ) - ط - مكتبة المتنبى القاهرة .

٤٠- المستدرك على الصحيحين فى الحديث . لأبى عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابورى (ت : ٤٠٥ هـ) - ط - دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م .

٤١- الموطأ : للإمام مالك بن أنس . تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى - ط - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى .

٤٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل - ط - دار الفكر العربى .

٤٣- المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث النبوى . لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ٧٣٣ هـ - ط - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

٤٤- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابورى - ط - مكتبة عابدين - القاهرة .

٤٥- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح : للبلقينى - تحقيق د/ عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطىء) - ط - دار المعارف - القاهرة .

٤٦- النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية - لمحمد بن خليفة النبهانى - تحقيق سيد بن عباس الحليمى - ط - مكتبة العلم ١٤١١ هـ / ١٩٩٠م .

٤٧- النهاية فى غريب الحديث والأثر . لمجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير (٥٤٤ / ٦٠٦ هـ) تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحى - ط - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان .

*****

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٧٣
تعريف التقرير النبوى عند العلماء .	٣٧٦
أقسام التقرير:	٣٧٨
التقرير الصريح القولى و أمثلته .	٣٧٨-٣٨١
التقرير الصريح الفعلى وأمثلته .	٣٨٢-٣٨٣
التقرير الحكمى ، وحكمه .	٣٨٣-٣٨٤
التقرير الحكمى القولى ، وأمثلته .	٣٨٤-٣٨٥
شبهة والرد عليها	٣٨٥-٣٨٨
التقرير الحكمى الفعلى ومثاله	٣٨٩
حكم تقريره صلى الله علية وسلم .	٣٩٠
ما يندرج تحت التقرير الحكمى ، وأمثلة كل نوع	٣٩١-٣٩٦
أنواع التقرير ، وأمثلة كل نوع .	٣٩٧-٤٠٤
الحامل على قول الصحابة " من السنة كذا " .	٤٠٥-٤٠٦
المراد بقول الصحابة : " من السنة " .	٤٠٦
حكم قول الصحابى : " من السنة كذا " أو كنا نفعل ... الخ	٤٠٧-٤١٠
حكم قول التابعى : " من السنة كذا " أوكنا نفعل كذا .	٤١٠-٤١١
مصادر البحث	٤١٢-٤١٦
الفهرست	٤١٧